المعهد العراقي للحوار

Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

الاحتجاج الضمني

في مسيرة التكوين للدولة والهوية العر اقية الحديثة

صلاح حسن الموسوي

رئيس تحرير مجلة هوية

07905400123
Head@hewariraq.com

لماذا لم نتحرر من العثمانيين؟

يتساءل صاحب كتاب (اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث) الضابط والمؤرخ الانكليزي لونكريك عن سر بقاء العراق تحت الهيمنة العثمانية طوال ذلك الزمن، خصوصا في منتصف القرن الثامن عشر، وذلك لوجود اسباب تساعد على التحرر من هذه الهيمنة، اهمها خروج اكثر من 60% من اراضي العراق عن سلطة العثمانيين واستقلالية القبائل العربية فيها، وموقع العراق النائي عن اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، اضافة الى ضعف وفساد معظم الولاة العثمانيين في العراق، حيث كان يمثل تعيينهم في العراق مايشبه الابعاد والعقوبة. والمثير في السؤال، هو الاحالة العلمية للمقارنة المنهجية مع مناطق عربية مشابهة للعراق في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، انتجت مايمكن تسميته بحركات (وطنية) مستوحاة بالاساس من العقيدة الدينية، كبروز حركة بن سعود في نجد وذلك بفعل العقيدة الوهابية وصولا الى نشوء المملكة السعودية الحالية . والحركة المهدية السودانية والسنوسية الليبية التي لعبت دورا سياسيا كبيرا في بلدانها واستمرار حضورها الرمزي في بلدانها لحد الان، وقد يشخص المتابع لنشاة هذه الحركات(السياسية الدينية) وسر نجاحها بالتناغم مع الطبيعة الثقافية السكانية وتضاريس الجغرافيا، كانسجام تشدد الوهابية مع منبعها البدوي، والطبيعة الصحراوية التي يضعف فيها مبدا الشفاعة (عكس المجتمعات الحضرية التي يقوى بها دور الواسطة او الشفاعة) ودور النزعة التصوفية في انسجام الطبيعة السودانية الافريقية مع الحركة المهدوية هناك، كذلك لعبت الزوايا الصوفية في الجزائر والمغرب وليبيا دور القابلة الشرعية في ولادة ونجاح الحركة السنوسية .

وقد يفسر عدم ظهور حركة سياسية وطنية من صميم العقيدة الدينية في العراق انذاك، كون العراق كان ساحة شبه دائمة سواء للصراع الصفوي – العثماني ، وكذلك التغيرات الديموغرافية المتواصلة بسبب الهجرات المتدفقة على اراضيه لخلوه من مقومات التسييج الجغرافي خصوصا هجرات القبائل العربية من الجنوب، والتحولات المذهبية لهذه القبائل وانقسامها الى شيعية في المنطقة الواقعة جنوب بغداد تدين بالولاء للحوزة الشيعية في النجف، واخرى اتخذت المذهب السني في مناطق غرب وشمال بغداد كذلك ساهم تناوب الاحتلالات العنيفة للعثمانيين والصفويين بنوع من الابادة السكانية خصوصا لابناء المدن الرئيسية كبغداد والموصل والبصرة وذلك نتيجة لموجات فيضان الانهر والناجمة عن تدمير السدود واهمال المشاريع الاروائية، ناهيك عن انتشار الامراض وتفشي الطاعون في المدن، وقد استقبل العراق القرن العشرين والاحتلال البريطاني ببنية حضرية مدمرة ونقص سكاني حاد، حيث تشير المصادر التاريخية الى ان الضابط والدبلوماسي البريطاني الشهير الملّقب ب(لورنس العرب) قد بعث برسالة الى الحكومة البريطانية ابان ثورة العشرين ينصحها بايقاف الحرب في العراق، خوفا من ابادة سكان العراق القليلين الذي كان يناهز عددهم المليوني نسمة تقريبا.

هويات (الدولة– الامة)!؟

بعد احتلالهم للعراق اظهر العسكريون البريطانيون حرصا فاق خطط اقرانهم السياسيين، في توفير وحدة جيبولوتيكية قوية للدولة العراقية المنتظرة ، وذلك ضمن حسابات ضم العراق الى الهند والدفاع الاستراتيجي عن الوجود البريطاني في الهند بوجه المنافسين الاوربيين المتربصين كالمانيا وفرنسا، وقد كان القائد العسكري ارنولد ويلسون جادا في التصدي للنزعات الاستقلالية لوجهاء البصرة خصوصا (عبد اللطيف المنديل واحمد الصانع) ذوو الاصول النجدية، كذلك الجهد الحثيث لمصطفى اتاتورك لاعادة ضم الموصل الى الدولة العثمانية، والمحاولات الاستقلالية للشيخ محمود الحفيد في السليمانية وجوارها، ومنحت اكتشافات البترول في شمال العراق دعما لهؤلاء العسكريين امام منتقديهم في السياسة والصحافة البريطانية، وذلك بالاقناع عن قدرة العراق على تمويل مستحقات القوّة المحتله، واعفاء بريطانيا من اعباء الاحتلال المالية في ظل الضائقة الاقتصادية لبريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى، وقد اثمرت المعطيات الناتجة عن ثورة العشرين التحررية التي قادها علماء الحوزة الدينية وعشائر الفرات الاوسط الشيعية ، وتنصيب الملك فيصل فيما بعد، باتجاه تقوية الكيان السياسي الجديد في العراق، حيث سارت المطالب العراقية في اتجاهين ، الاول منح المزيد من الاستقلال للعراقيين وتخفيف التدخل البريطاني في شؤون الدولة الوليدة، وثانيا الحفاظ على وحدة اراضي الدولة الوليدة بوجه التمرد والاطماع الخارجية، وقد لعب الملك فيصل الاول وحكومته ، وبمساعدة من البريطانيين دورا حاسما باقناع الكرد في جنوب كردستان بخيار البقاء ضمن الدولة العراقية وذلك بعد التحكيم الدولي الذي رعته عصبة الامم المتحدة2.

نشات الدولة العراقية من اتحاد ولايات بغداد والبصرة والموصل، وذلك اسوة بالكثير من الدول التي ولدت من انحلال الامبراطوريات الكبرى، ومن بينها العثمانية، وهي بالتعريف السياسي تنطبق عليها صفات الدولة – الامة كما هو حال عشرات الدول التي ولدت قبل وبعد الحرب العالمية الكبرى. وماتعنيه (الدولة– الامة) هو اندماج الدولة بالامة وذلك في حدود اقليم او جغرافية محددة، اي خلق الاندماج بين جماعاتها المتباينة ثقافيا واجتماعيا، وذلك في وحدة اقليمية محددة، ومن ثم انشاء هوية قومية جامعة، وهذا ما يتفق مع مايذهب اليه موريس دو فرجيه في وصف (الاندماج) كعملية توحد المجتمع وتميل الى جعله (مدينة) منسجمة قائمة على نظام يحس اعضاء المجتمع بانه نظام حقا، حيث يعمد الاندماج الى الدفع باتجاه بناء مجتمع متناغم سياسيا وثقافيا من حيث التطابق بين (الدولة) بوصفها وحدة سياسية، و(الامة) بوصفها وحدة ثقافية، ومن جانب اخر، سوف يقيم الاندماج الدولة على اساس تقديم النظام وحمايته، بحيث يشعر المواطن حينها بقوة

نظام الدولة– الامة لكونه اصلا قائما على اساس تماسك الانتماء الثقافي للامة، وقوة الانتماء السياسي للدولة.3

و لواقع نشوئها كحصيلة غير مباشرة للثورة العربية الكبرى في الحجاز عام 1916م بقيادة الشريف حسين، وتنصيب نجل قائد الثورة فيصل ونخبة حكومية عمادها الضباط الشريفين العراقيين،غلبت النزعة العروبية على النهج السياسي للدولة العراقية الوليدة ، قبل ان تتطور الى نزعة ايدلوجية حزبية تؤمن بالقومية العربية بوحي من التنظير الرومانسي الالماني والفرنسي لفكرة القومية الحديثة القائمة على وحدة العرق او المشترك اللغوي، ولم يخلو هذا المسار من حركات مضادة رفعت شعار العراق اولا، كالحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الاهالي ، وانقلاب (بكر صدقي– حكمت سليمان) عام 1936، والجدير بالملاحظة حول قائدي هذا الانقلاب، ان الاول كان كردي القومية والثاني ينحدر من اصول قفقاسية، اضافة الى تكرر الصدام مع الزعماء الشيعة ، بدءا من نفي العلماء الى ايران ، والتظلم من تعّمد تهميش الشيعة في التمثيل الحكومي، وكمثال على مستوى الهواجس الشيعية من استئثار الطائفة الاخرى ،اظهرت النخبة الشيعية معارضتها لمشروع التجنيد الالزامي (في مجهود اخر لاقناع الشيعة المنخرطين في العمل السياسي بان مصالح البلد تقتضي تطبيق التجنيد الاجباري، ولكن بعد خطاب ناري القاه المحامي البارز وعضو الحزب الوطني حديث التاسيس علي محمد امام جمع من الحاضرين في نادي النهضة الشيعي، (ران صمت غير مريح بعد سؤال: كيف سيدافع الشيعة عن انفسهم من السنة عندما يرحل البريطانيون)4. من جهة اخرى مثل الموضوع الكردي عامل ازمة دائمة للاستقرار السياسي للدولة، اذ ساهمت الطبيعة الجبلية الوعرة هناك في سهولة التمرد العسكري على الدولة العراقية، وتمكين القوى والدول الاجنبية بالتدخل لتصفية حساباتها مع الدولة او الحكومات العراقية، وقد اشاعت الاحزاب القومية الكردية العراقية خصوصا بعد عام 2003 فكرة العراق المصطنع من قبل البريطانيين، وهم بطرحهم في البداية لفكرة الحكم الذاتي داخل الدولة العراقية، ومن ثم الفيدرالية في اطار عراق واحد. لم يخفوا هدفهم النهائي بتشكيل (الدولة– الامة) الكردية التي ممكن ان تكون محصورة باكراد العراق فقط او اكراد المنطقة، وترويجهم لفكرة (الكردستانية) وليست الكردية، كان عبارة عن المسعى المتاح لتاسيس دولتهم على اساس الاقليم الجغرافي الواحد مع وجود التعددات الاثنية والعرقية هناك، وذلك في تطبيق للنظرية القومية الفرنسية ومنظّرها ارنست رينان التي سماها بـ (ارادة العيش المشترك). وبالمقابل العربي، حمل فكر حزب البعث نوع من النظرة الدونية للدولة العراقية الموجودة (القطرية). باعتبارها مناقضة للحلم الرومانسي بدولة موحدةّ تجمع العرب من المحيط الى الخليج، ولمعالجة اشكالية الفرق بين الامة بالمفهوم القومي العربي الشامل والشعب في اطار الدولة ذات التعريف المعلوم، كفضاء قانوني وسياسي واخلاقي عام ومشترك بين جميع

مواطنيها، ذهبت احدى المنشورات المتاخرة لحزب البعث الى التصريح بان الامة هي روح الشعب والدولة هي جسده، وبكلمة اوضح نقول ان دولة الوحدة لا يمكن ان تقوم الا اذا ايدتها وسعت اليها الاكثرية العظمى من القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدين عربيين او اكثر، وهذا يتطلب وجود مصالح مشتركة لهذه القوى في بناء دولة. وهنا يشير الكاتب شيركو كرمانج الى اثر التطرف القومي العربي والكردي في محنة الوطنية العراقية:

(هاتان القوميتان المتناميتان ساهمتا في اضعاف الوطنية العراقية وضعف الالتصاق بالهوية العراقية، وهذا ياتي بسبب كون مجتمعاتهما المتخيّلة لا تتوافق مع المجتمعات التي تعيش ضمن الحدود الحالية للعراق، ومن المؤكد ان الدولتين اللتين كان يامل العرب والكرد قد تداخلتا، وانهما قسّمتا الاراضي العراقية ومجتمع العراق المتخيّل منذ تشكيل العراق، وهناك تناقض مثير يتمثل في ان كلا من القوميين الكرد والعرب يروم صهر العراق، جزئيا او كليا، في كيان اخر، الوطن/ الامة العربية في حالة القومية العربية، وكردستان الكبرى او كردستان العاق في حالة الكرد)5.

امريكا التي رات !

ثمة فارق واضح بين الاحتلالين البريطاني والامريكي للعراق، فالاول اضطر لانشاء دولة عراقية بعد ثورة وطنية عنيفة عام 1920، وحرص على تزويدها بشيء من المتانة رغبة بحفظ مصالحه التي التقت مع المؤيدين (ملك من خارج العراق، ضباط اشراف انشقوا عن الدولة العثمانية، شيوخ قبائل ورجال دين وقفوا بالضد من الثورة)، اما الاحتلال الامريكي فسعى الى تطبيق رؤيته النيو ليبرالية المتطرفة، والتي تؤمن بان اضعاف الدولة سيقود الى نتيجتين حاسمتين في سبيل بناء ديموقراطية سياسية، وهي اولا ان المجتمع سيكون اقوى من الدولة، وانه سيسمح بظهور تنظيمات مدنية في داخل المجتمع، اي شكل من اشكال تنظيم المجتمع لنفسه بعيدا عن تدّخل الدولة، وقد برهنت الوقائع التالية على طوباوية وخطل هذه الرؤية ومجانبتها لواقع العراق قبل الاحتلال الامريكي، اذ ان الدولة والمجتمع التي احتدمت مشاكلهما في اعقاب الحرب العراقية–الايرانية. ومن ثم حرب الكويت، والحصار الاقتصادي الدولي القاسي، ادت الى نشوء وضع فريد، دولة شمولية ضعيفة، ومجتمع مدني منهك بل محروم من الحد الادنى للخدمات المؤسسية، ولم تعد الدولة الشمولية راعيا اجتماعيا بعد ان قامت بـ (تتجير) الخدمات الصحية والتعليمية، حيث لم تعد منتجا رئيسيا، ولكنها حافظت على الاقتصادي الدولي القاسي، ادت الى نشوء وضع فريد، دولة شمولية ضعيفة، ومجتمع مدني منهك بل محروم من الحد الادنى للخدمة المؤسسية، ، ولكنها حافظت على اجهزة العنف (المشروعة وغير المشروعة)

متقاسمة السلطة مع القوى ماقبل الحديثة ، والتي اطلقتها من عقالها تحت ضغط الحاجة لمشاريع مثل الحملة الايمانية. وحملات تدوين وحفظ الانساب العشائرية!.

وقد تنبهت السياسة الامريكية لانفصاليتها عن الواقع العراقي، وسعت الى المدارة عبر اطلاق مستشارة الامن القومي غوندليزا رايس لمصطلح غامض اطلقت عليه (الفوضى الخلاقة)، فبالاضافة الى تعيين العراق كساحة مفتوحة لجذب الحركات الاسلاموية الجهادية، حولت السياسة في العراق من صيغتها الطبيعية كعقد بين المواطن والدولة الى عقد بين الدولة والجماعات الاثنية والطائفية. وباتت الطائفة اقرب ماتكون الى الحزب السياسي، في استنساخ للنموذج اللبناني الذي لم تحميه الكفالة الدستورية للتقاسم الطائفي، من الدخول في حرب اهلية مدمرة وديمومة الانسدادات السياسية والاقتصادية في النظام اللبناني . وهذ ما شخصه بعمق كاتب لبناني (المذهبية السياسية. المارونية والسنية والشيعية تستند الى قوة ذات تركيبة طائفية، ولكنها ليست مشروعا طائفيا، بل مشروع سياسي حزبي وفئوي يقوم على المحاصصة، ولايستطيع في ذلك ، ان يرجح حصته في السلطة والثروة الا اذا استقوى بقوة خارجية، وهذ ماجعل من تاريخ لبنان الحديث سلسلة من التوترات والحروب الاهلية التي يقودها تنافس مقيت على تقاسم النفوذ بين القوى المحلية. وتغذيها مصالح القوى الاقليمية والدولية، ماجعل التاريخ نفسه موضع نزاع، ومستقبل الوطن رهنا بتوازنات خارجية بالدرجة الاولى)6.

في العراق سعت امريكا الى القفز على التناحر النخبوي الطائفي ، عبر عنصر الثروة ، بسن اعراف الرواتب الضخمة لكبار المسؤولين ، وموارية او فتح ثغرات للفساد المالي. والهدف خلق طبقة موّحدة تسمو على الشقاق الطائفي ومن خلال تشابه السياسين وتوّحد الطبقة السياسية في امتلاك الثروات الطائلة، واوجب واقع توزع السياسين في الولاءات للقوى الدولية والاقليمية المختلفة الى مايشبه فقدان السيادة الوطنية ، وبتعبير روبير (الدولة الفاشلة هي التي لاتتمكن من السيطرة والتحكم بحدودها الجغرافية).

مفاجاة الشارع!

من المفارقات في الواقع السياسي بعد عام 2003، ان جل الطبقة السياسية التي قضت عشرات السنين في صفوف المعارضة، ترفض المبادرة بتسيير العملية السياسية على السكة الصحيحة للديمقراطية، عبر الانقسام الى حكم ومعارضة والتناوب في شغل ادوار الاكثرية والاقلية البرلمانية، وهذا ما ادى الى انسدادات وازمات خطيرة في النظام السياسي. واكبته تظاهرات واحتجاجات شعبية دعا بعضها في السنوات الماضية لاصلاح النظام ، في حين نحت احتجاجات واعتصامات المنطقة الغربية، منحى عنيفا ادى في النهاية الى سقوط المحافظات بيد الجماعات المسلحة وبروز تنظيم (داعش) الارهابي كخطر حقيقي احاق بالعاصمة بغداد ، ولم تنته الاحتجاجات الشعبية بعد الدمار العنيف الذي لحق بالمناطق الغربية، حيث انطلقت الاحتجاجات

وبزخم وصورة غير مسبوقة في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية، وتسببت بمقتل المئات وجرح العشرات من المتظاهرين.

(نريد وطن) كان الشعار المركزي لاحتجاجات تشرين، ويمكن تفكيكه الى مدلولين اساسين ، الاول يتعلق بقضية الاستقلال الوطني بعد ايغال القوى الاجنبية بالتّدخل والتبعية الواضحة لتلك القوى بحجة حفظ التوازنات الداخلية. فالدولة بتعريفها الاساس هي المتكونة من الشعب ، الارض/ الوطن، السيادة. وفقدان عنصر السيادة يقود تلقائيا الى الشعور الشعبي الوطني باختلال العلاقة مع الوطن، اما المدلول الاخر فهي المطالبة بالعدالة الاجتماعية في بلاد تسبح على بحر من الثروة، ويقبع ثلاثون بالمئة من سكانها تحت خط الفقر، بسبب النهب والفساد الذي بلغ مستويات عالمية، وعجز مايسمى باجهزة المراقبة والنزاهة الحكومية في وضع حد له او على الاقل التخفيض من مستوياته.

يثار التساؤل حول ان احتجاجات تشرين هي انتفاضة شيعية بامتياز ضد حكومة يحظى الشيعة فيها بحصة الاسد في ادارة الدولة وحسم القرارات المصيرية، ومع ماذكرناه بِشان المحفزات الواقعية كالاعتزاز الوطني والحياة الكريمة المعززة بمطلب الخدمات والامن المعيشي، كمستحقات عابرة للطوائف، الا ان الحقيقة التاريخية تؤيد ان العراق هو البلد الاكثر حضورا في الوجدان الشيعي منذ ان اتخذ الامام علي (ع) الكوفة عاصمة للدولة الاسلامية، واستشهاد الامام الحسين (ع) في كربلاء، وموجات الثورات الشيعية في العراق التي استمرت على مرّ التاريخ، اضافة الى معظم المشاركين في الاحتجاجات هم من الذين ولدوا او نضج ادراكهم بعد عام 2003 في اجواء من الحرية والتواصل مع العالم عبر التقنيات الحديثة، وهذه ميزة تحسب لهذا الجيل مقارنة بالاجيال السابقة له، بغض النظر عن المستوى الثقافي، فالدكتاتوريات تخلق شعبا من المرضى النفسانيين كما يقال، او شخصيات ازدواجية ومرّكبة او متلونّة بسبب اليات الدفاع وحماية الذات من ماكينات القمع الديكتاتوري. كذلك ولد هذا الجيل بالمزيد من الثقة في النفس كونه غير معني بخطاب المظلومية التي تطغى على ثقافة الوعظ الديني الشيعي، فقد عاصر وعايش الحكم والنفوذ الشيعي في اجلى صوره. ويمكن ان نورد اسباب اخرى فيما يخص ظاهرة الحضور الشعبي الشيعي الكبير في الاحتجاجات التشرينية.

سجلّت المرجعية الدينية الشيعية حضورا فاعلا ومواكبة اسبوعية عبر توجيه خطابات النقد للحكومة والنصح للمتظاهرين، ومع ان المؤسسة الدينية الشيعية كانت سابقة لتاسيس الدولة العراقية الحديثة، ولاتعد في اي وقت من الاوقات جزءا من البناء المؤسساتي للدولة ، الا انها كانت المؤسسة الاكثر فاعلية في حفظ السلم الاهلي بعد اضمحلال دور اهم مؤسستين فاعلتين في المسيرة السياسية للدولة العراقية الحديثة ، الجيش (الذي ادار السلطة من 1958– 1968) والحزب الشعبوي (1968– 2003)، وحضور الحوزة الدينية في المشهد

العراقي بشكل عام، هو تمثيل مؤسساتي لاحد الاقانيم الثلاث الكبرى في هوية الشعب العراقي :(الله) المؤسسة الدينية الشيعية، الوطن (مؤسسة الجيش). الشعب (المؤسسة الحزبية الشعبوية المستندة الى احدى الايدلوجيات المعاصرة الكبرى).

ضوء نهاية النفق

بديهيا لا توجد دولة او مجتمع حديث خالي من التنوعات الاثنية والقومية والدينية، فاوربا الغربية، تحتوي دولها على العشرات من الاثنيات والطوائف الاصلية المعتزة بخصوصيتها ، ناهيك عن تاريخها كساحة للصراع الدموي بين هذه المكونات ، ولكن تطور القانون وسيادته، وانبثاق المؤسسات ببنيتها الجامعة ، ومرونة وتطور فلسفة الاعتراف بالحقوق للافراد والجماعات ، حق التعبير والملكية والتمثيل ، ارخى بظله السلمي على حراك الدولة والمجتمع هناك، ومع تحديات العولمة ، بازدياد الهجرة ، وانتعاش الحركات الهوياتية والشعبوية ، والحركة الجامحة لرؤوس الاموال خارج المجال السيادي للدول. برهنت الديمقراطية هناك على القدرة باستيعاب وامتصاص التغّيرات المتسارعة والصدمات العرضّية، ولجم هوس الحركات المتطرفة سواءا باتجاه اليمين واليسار،ولم يخسر الفرد هناك من حقوقه المشروعة بغض النظر عن تعدد صور (مواطنيته) المحلية والاوربية والعالمية.

في العراق ، فشلت الطبقة المعارضة سابقا و والحاكمة حاليا في كسب ثقة الغالبية من المواطنين بتحقيق مشروعها الموعود، بقيام نظام ليبرالي ديمقراطي اتحادي في البلاد، وباتت المطالب بعد 17 عاما من الحكم واضحة لفك ازمة الثقة هذه، عبر التنفيذ الفعلي لنظام الفصل بين السلطات، والسيطرة على القوى ذات السلاح المنفلت، وتنشيط الاستثمار والقطاع الخاص لتوفير فرص العمل ورفع عبْء التوظيف الفوضوي عن الاجهزة الحكومية، اضافة الى انتهاج سياسية وطنية خارجية مستقلة ومتوازنة.

ويبدو ان اهم ما تراهن عليه الطبقة السياسية للتلاقي في منتصف الطريق مع المحتجين، عدم حصول مقاطعة جماهيرية واسعة للانتخابات على غرار ماحصل عام 2018 ، و خروج الانتخابات المبكرة في حزيران بتمثيل مهم للجمهور الواسع المحتج، يمكن بواسطته تنفيذ التغيير المرجو بعيد عن الحلول التسقيطية والراديكالية، وعبور مطبات الازمات الجادة المستجدة خصوصا جائحة كورونا وانخفاض المورد المالي للصادرات النفطية. (فما تمر به حركة الاحتجاج الان هي مرحلة انتقالية حرجة، مرحلة ترقّب وانتظار، ستختبر عبرها، في حالة المشاركة الانتخابية الواسعة والواعية، قدرة الاليات الدستورية والادوات الانتخابية التي تشّكلت بعد عام 2003 على استيعاب الاختلاف واحترامه وتحويله الى واقع مؤسساتي. وسيكون فشل هذه الاليات والادوات كارثيا على البلد، ونهاية الامل في ان نظام مابعد 2003 قابل للاستمرار والتجدد عبر الاصلاح)6.

المصادر :

1- عبدالله فهد النفيسي – دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث

2- بيتر سلغليت – بريطانيا في العراق، صناعة ملك ودولة.

3-نموذج الدولة- الامة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية – رعد عبد الجليل مصطفى الخليل – حسام الدين علي مجيد/ المجلة العربية للعلوم السياسية/ مركز دراسات الوحدة العربية.

4-بيتر سلغليت – بريطانيا في العراق صناعة ملك ودولة.

5- الشيعية السياسية – بحث في معوقات بناء الدولة- د. محمد علي مقلد.

6-الاحتجاجات العراقية على مفترق دروب السياسة – عقيل عباس.